Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 183-196
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.12

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of financial discipline on some sustainable development indicators in Iraq

Fekri Ahmed Lahmoo*, Mustafa Ismail Khalil, Khader Jassim Hamad
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Fiscal discipline, Sustainable development, Iraq.

Article history:

Received	10 Sep. 2025
Received in revised form	15 Sep. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fekri Ahmed Lahmoo
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This study aims to analyze and measure the impact of fiscal discipline on selected indicators of sustainable development in Iraq during the period (2004–2024), in light of the economic and financial challenges faced by the country, particularly fluctuations in oil prices, pressures on the public budget, and structural constraints that hinder the achievement of balanced and sustainable economic growth. The research adopts the theoretical framework of fiscal discipline as a tool for guiding fiscal policies and ensuring the efficient management of public resources through the rationalization of public expenditures, thereby enhancing the state's capacity to invest in priority areas, especially sectors that support the three dimensions of sustainable development: economic, social, and environmental, An econometric analysis was conducted using annual data from the Ministry of Finance and the Ministry of Planning – Central Statistical Organization, to measure the effect of fiscal discipline indicators (education expenditure) on a selected set of sustainable development indicators, such as gross domestic product (GDP) (economic dimension),Preliminary results indicate that enhancing fiscal discipline in Iraq is positively associated with improvements in certain economic and social indicators, particularly when fiscal surpluses are directed toward investments in infrastructure, research, education, and curriculum development. However, the impact remains limited due to the low budget allocations for this vital sector. The analysis also revealed weak fiscal discipline in terms of education spending, The study recommends the adoption of a medium- and long-term fiscal strategy focused on improving the efficiency of education spending and increasing allocations to sectors directly related to sustainable development, which would have a positive impact on Iraq's GDP.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 183-196
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.12

أثر الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

فكري احمد لهمود مصطفى اسماعيل خليل خضر جاسم حمد
الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004–2024)، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي يوجهها البلد، لا سيما تقلبات أسعار النفط، والضغوطات على الموازنة العامة، والقيود الهيكلية التي تعيق تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام، إذ اعتمد البحث على الإطار النظري لمفهوم الانضباط المالي بعدّه أداة لضبط السياسات المالية وتحقيق كفاءة إدارة الموارد العامة، من خلال ترشيد النفقات العامة، بما يساهم في تعزيز قدرة الدولة على الاستثمار في المجالات ذات الأولوية، خاصة القطاعات الداعمة لأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

تم استخدام المنهج الكمي بالاعتماد على بيانات سنوية من وزارة المالية، ووزارة التخطيط دائرة الإحصاء، لقياس أثر مؤشرات الانضباط المالي (الإنفاق على التعليم) على مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية المستدامة، مثل الناتج المحلي الإجمالي (البعد الاقتصادي).

أظهرت النتائج الأولية أن تعزيز الانضباط المالي في العراق يرتبط إيجابيًا بتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة عند توجيه الفوائض المالية نحو الاستثمار في البنية التحتية والبحثية والتعليم، بينما ظل محدودًا بسبب ضعف المخصصات لهذا القطاع المهم، كما بيّنت نتائج التحليل ضعف الانضباط المالي في جانب الانفاق على التعليم.

يوصي البحث بضرورة تبني استراتيجية مالية متوسطة وطويلة الأجل تستند إلى رفع كفاءة الإنفاق على التعليم، وزيادة المخصصات للقطاعات ذات الصلة المباشرة بالتنمية المستدامة، والذي له أثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الانضباط المالي، التنمية المستدامة، العراق.

المقدمة

إن صناعة السياسات الاقتصادية تعد من أهدافها المتزايدة الأهمية والتي تتجلى بالقواعد الانضباط المالي كونها يمكن إن تسترشد بها السياسة المالية في دعم وتحقيق التنمية المستدامة والذي يعد الشرط الضروري لتحقيق اهادفها وتكون ذات طابع متوازن ومتكافئ، إذ إن الاعتماد على قواعد الانضباط المالي يمكن إن يساعد في الاستقرار الاقتصادي على كافة مفاصل الاقتصاد الكلي، كما يمكن أن ويضفي إلى مميزات مهمة في ظل الحداثة العالمية مثل المسؤولية والمصداقية المالية التي تؤدي إلى كسب ثقة الوحدات الاقتصادية بصناعة السياسة الاقتصادية، وللتعرف على مدى تأثر الاقتصاد العراقي بالظروف التي صعدت من اضطراب السياسة المالية ومدى القرب أو البعد عن مؤشرات التنمية الاقتصادية المعتمدة عالمياً وامكانية تحقيق الاستدامة المالية لا سيما الارتباط القوي بين الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الانفاق على التعليم الذي قد ينطوي علية مخاطر تفرض التزامات مستقبلية غير قابلة للاستمرار في حال تكرار تحقيقي التنمية المستدامة بشكل مستمر مما يدفع الحكومة إلى اجراء تعديلات مالية، قد تكون مكلفة ومن ثم يقوض الهدف الانمائي للسياسة المالية الأمر الذي يستلزم اعتماد الانضباط مالي للمساعدة في عزل السياسة المالية عن هذه الضغوط.

أهمية البحث: تعد هذه الورقة البحثية، ذات أهمية كبيرة في اظهار حجم المشكلات الاقتصادية ومدى تحقيق الأهداف الانضباط المالي في جانب الانفاق، كما تظهر بيان مدى استقرار الوضع الاقتصادي للدولة، كما يبين لنا مدى الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي، ويكون ذلك من خلال مدة البحث وطبيعة مسار النتاج المحلي الاجمالي، ومدى أهميته على تنمية المستدامة على جانب الانفاق على التعليم كمتغير مستقل في العراق.

مشكلة البحث: على الرغم من ضخامة الانفاق العام في العراق والذي تحقق من ايراداته الريعية من النفط،، إلا أن انعكاس هذه العائدات على مؤشرات التنمية المستدامة للاقتصاد غالبًا ما يتسم بعدم التوازن وضعف في الانضباط المالي، فقد أظهرت التجارب الاقتصادية والسياسات المالية العراقية في العديد من المواضع وجود فجوة واضحة بين حجم الانفاق من جهة، وبين تطور مؤشرات التنمية المستدامة، كالأنفاق على الصحة وتعليم وغيرها من المؤشرات التنمية المستدامة، مما أدى إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني العراقي، وضعف التنويع الاقتصادي، وتذبذب نمو مؤشرات التنمية المستدامة، ومن هنا يبرز السؤال الآتي ما مدى تأثير الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق؟

فرضية البحث: أثبت الفرضية إلى وجود تأثير سلبي وغير معنوي ذو دلالة إحصائية على أثر الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2024).

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على واقع تأثير الانضباط المالي ومنها الناتج المحلي الاجمالي في عملية زيادة معدل الانفاق على التعليم في العراق، إذ يهدف البحث الى تحليل وقياس مدى تأثير علاقة الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2024).

منهج البحث: من أجل اثبات فرضية البحث ومدى تحقيق أهدافه، والحصول على النتائج الحقيقية مرضية التي تخدم البحث، إذ اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والأسلوب المستخدم (القياسي)، للوصول إلى معرفة مدى العلاقة بين الانضباط المالي وهي المتغير المستقل على مستوى الانفاق على التعليم ومن مؤشرات التنمية المستدامة الناتج المحلي الاجمالي وهو المتغير التابع في البحث.

حدود البحث:

- ❖ إذ تمثل لنا حدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.
- ❖ كما اقتصرت الحدود الزمانية على المدة الممتدة (2004-2024).

هيكلية البحث: انقسم البحث على ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للانضباط المالي، بينما تطرق المحور الثاني إلى الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أما المحور الثالث، فقد ركّز على تحليل وقياس العلاقة بين أثر الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال المدة (2004–2024)

المحور الاول: الإطار المفاهيمي الانضباط المالي:

أولاً. مفهوم الانضباط المالي: الانضباط المالي هو التزام الحكومة أو المؤسسات أو الأفراد بإدارة الموارد المالية بكفاءة وشفافية، وضبط النفقات والإيرادات بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل، ويعني ذلك وضع وتنفيذ سياسات مالية رشيدة، والحفاظ على مستويات مقبولة من العجز والدين العام، وضمان استخدام الموارد بما يحقق أهداف التنمية المستدامة (الشمري، 2022: 45).

كما يعرف من منظور التنمية المستدامة، على أن الانضباط المالي يشكل شرطًا أساسيًا لتمويل استراتيجيات التنمية المستدامة على المدى الطويل، من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية والتعليمية والصحية وتقليل الهدر (Alesina, 2021: 45).

ويتضح مما سبق من المفاهيم: أن الانضباط المالي يمثل العصب الرئيس لتمويل الانفاق في الاقتصاد، إذ يجب أن يدار بكفاءة وشفافية عالية، كما ويجب تنفيذ سياسيات مالية رشيدة.

ثانيا: أهداف الانضباط المالية: يهدف الانضباط المالي إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تسهم في استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو المستدام، ومن أبرز هذه الأهداف (عبدالله، 23:2021):

1. **تحقيق الاستدامة المالية:** إذ يحافظ على مستويات الدين العام والعجز المالي ضمن حدود آمنة، بما يضمن قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون المساس بالإنفاق التنموي.
2. **تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي:** إذ يسهم الانضباط المالي في الحد من التقلبات الاقتصادية، وضمان استقرار مستوى الأسعار، وتحقيق بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار داخل الدولة.
3. **رفع كفاءة إدارة الموارد العامة:** إن توجيه الموارد المالية بشكل صحيح نحو القطاعات الإنتاجية والأولويات الوطنية يؤدي إلى رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي، كما يساعد الحد من الهدر وسوء الاستخدام تلك الموارد المالية.
4. **تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق المالية:** إذ تمثل الإشارة إلى جدية الحكومة في إدارة المالية العامة، ما يرفع من تصنيفها الائتماني ويجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعزز النمو في القطاع المالي والمصرفي.
5. **دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** إذ من خلال توفير التمويل المستقر للمشروعات التنموية مثل البنى التحتية والصحة والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

ثالثاً. أهمية الانضباط المالي: إن الانضباط المالي ليس مجرد إجراء إداري لضبط الموازنة، بل هو إطار استراتيجي لإدارة الموارد المالية يهدف إلى ضمان الاستخدام الأمثل لها وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتكمن أهميته في أنه يُمكّن الدولة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعزز قدرتها على تمويل برامج التنمية المستدامة، ويحد من المخاطر المالية على المدى الطويل، فعندما تتبنى الحكومة سياسات مالية منضبطة، فأنها تقلل من العجز المالي وتمنع تراكم الدين العام عند مستويات غير آمنة، مما يحافظ على الاستدامة المالية ويعطي الاقتصاد القدرة على الصمود أمام الأزمات، وقد أكد البنك الدولي (2022) أن الدول التي تطبق انضباطًا ماليًا فعالًا تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة الصدمات الاقتصادية دون اضطراب حاد في الموازنة العامة، كما إن الانضباط المالي يُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال خفض معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وتفادي التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي، ووفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي (2023)، فأن إدارة الإنفاق العام بكفاءة تعد أداة فعالة للحد من الضغوط التضخمية وحماية القوة الشرائية للعملة المحلية، وأخيرًا، فأن الانضباط المالي يُعد ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ يضمن توفير تمويل طويل الأجل للمشاريع التنموية ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة من الموارد المالية (السعدي، 27:2022).

رابعاً. دور الانضباط المالي في تحقيق التنمية المستدامة: يُعد الانضباط المالي أداة استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ضمان الاستخدام الرشيد للموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية، فهو لا يقتصر على ضبط الموازنات أو تقليص النفقات، بل يشمل وضع سياسات مالية متوازنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتدعم تنفيذ البرامج التنموية على المدى الطويل، إذ يسهم الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي عبر السيطرة على مستويات العجز والدين العام، مما يقلل من المخاطر المالية ويمنع الأزمات الاقتصادية التي قد تعيق مسار التنمية المستدامة، كما يدعم الانضباط المالي تمويل البرامج التنموية طويلة الأجل مثل التعليم، الصحة، ومشاريع البنية التحتية، إذ يضمن تدفقًا مستقرًا للموارد المالية بعيدًا عن التقلبات التي قد تعطل الإنجاز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يحسن الانضباط المالي من كفاءة تخصيص الموارد، إذ يسمح بإعادة توجيه الإنفاق العام نحو مجالات ذات عائد اقتصادي واجتماعي وبيئي مرتفع، كالمشاريع الخضراء والطاقة المتجددة، بدلًا من إهدار الموارد على نفقات غير منتجة، حيث يعزز الانضباط المالي العدالة بين الأجيال من خلال الحد من تراكم الديون المرهقة، بما يحمي الأجيال القادمة من أعباء مالية ثقيلة ويضمن توزيعًا أكثر توازنًا للموارد والفوائد التنموية، كما يسهم الانضباط المالي في تعزيز الثقة وجذب الاستثمارات المستدامة، إذ يُنظر إليه كمؤشر على الحوكمة الرشيدة والاستقرار الاقتصادي، مما يحفز المستثمرين المحليين والأجانب على تمويل مشاريع ذات بعد اجتماعي وبيئي إيجابي، الأمر الذي يدعم التحول نحو اقتصاد مستدام قائم على الابتكار والكفاءة (الحربي، 55:2020).

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

أولاً. مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة: وهي عملية متكاملة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الرفاه الاجتماعي، مع الحفاظ على الموارد البيئية وضمان حقوق الأجيال القادمة في الاستفادة منها، ويعني ذلك الموازنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية، الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بحيث يتم تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (القريوتي، 113:2022).

كما تعرف: التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو مستقر قائم على الاستخدام الكفاءة للموارد المالية، وتوزيع عادل للعوائد، وتجنب الاختلالات المالية أو البيئية التي قد تعيق النمو القطاعات الاقتصادية في المستقبل (Barbier, 2019: 23).

ويتضح مما سبق: إن التنمية المستدامة تمثل الشريان الحيوي للأجيال الحاضرة والمستقبلية، كما يجب الحفاظ على الموارد كافة المالية والاقتصادية للدولة عبر الاستخدام الأمثل لها في كل الجوانب وتجنب الهدر فيها.

ثانياً. أهم مؤشرات التنمية المستدامة: إن مؤشرات التنمية المستدامة هي مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية التي تُستخدم لتقييم مدى تقدم الدول أو المجتمعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وهذه المؤشرات تمكّن صانعي السياسات من متابعة الأداء، وتحديد أوجه القصور، وتوجيه الموارد نحو تحقيق تنمية متوازنة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة ومنها (Sachs, 2022: 47):

1. **المؤشرات الاقتصادية:** إذ إن مؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، تمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإن المؤشر الاقتصادي الأهم في ذلك، إذ يعكس قدرة الاقتصاد على التوسع وخلق فرص العمل، كما يمثل معدل الاستثمار المحلي والأجنبي، مقياساً لقدرة الاقتصاد على جذب وتمويل المشاريع التنموية، كما يعد معدل البطالة، من المؤشرات الأساسية لقياس جودة النمو ومدى شموليته، كما يعد مؤشر معدل مستوى الفقر، الذي يوضح التوزيع العادل للثروة ومدى استفادة الفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي الحاصل.
2. **المؤشرات الاجتماعية:** يعد مستوى التعليم ونسبة الالتحاق المدرسي من المؤشرات ذات أهمية في التنمية المستدامة، حيث يعكس قدرة الدولة على بناء رأس مال بشري مؤهل، كما وإن متوسط العمر المتوقع عند الولادة مؤشر على مستوى الرعاية الصحية وجودة الحياة، وإن المساواة بين الجنسين يقيس وفرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية المتكافئة يعبر عن العدالة الاجتماعية، وإن مؤشرات الأمن والاستقرار المجتمعي، تقيس مدى توفر بيئة آمنة تدعم التنمية المستدامة، كما يعبر المؤشر الاجتماعي على مدى قدرة الدولة على توفير العدالة الاجتماعية.

ثالثاً. أهمية التنمية المستدامة: تعد التنمية المستدامة إطارًا استراتيجيًا يهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أهميتها تتجلى في عدة محاور (أبو زيد،17:2021):

1. **تحقيق نمو الاقتصادي طويل الأمد:** إن التنمية المستدامة تشجع على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، مما يقلل من الهدر ويعزز الإنتاجية على المدى الطويل، وهذا يسهم في استقرار الأسواق وجذب الاستثمارات، مع ضمان استمرار العوائد للأجيال القادمة، ومثلاً على ذلك الاستثمار في الطاقة المتجددة يخلق فرص عمل، يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ويؤمن مصادر طاقة مستدامة.
2. **حماية البيئة وضمان استدامة الموارد:** يعد أحد أعمدة التنمية المستدامة هو الحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي، والحد من التلوث البيئي، هذه الإجراءات تمنع تدهور خصوبة الأراضي والمياه والهواء، مما ينعكس إيجابًا على صحة الإنسان وإنتاجية الموارد، ومثلاً عن ذلك برامج الحد من الانبعاثات الكربونية وتسهم في تخفيف آثار تغير المناخ.
3. **تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر:** إذ تربط التنمية المستدامة بين تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده بشكل عادل، عبر سياسات تضمن التعليم الجيد، الرعاية الصحية، وتكافؤ الفرص بين الأفراد والمناطق، كما يسعى إلى مبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجتمعات الريفية.
4. **تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات:** إذ تمكن التنمية المستدامة الدول والمجتمعات من التكيف مع الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية عبر أنظمة إنتاج مرنة وبنية تحتية صديقة للبيئة.
5. **تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية:** إن التنمية المستدامة تسعى دائماً لتحقيق توازن، حيث يسعى الى تحقيق في الاقتصاد على (نمو الاقتصادي)، في المجتمعات (العدالة)، وفي البيئة التي (تحافظ على الموارد الاقتصادية)، مما يجعلها أكثر شمولًا من النماذج التنموية التقليدية.

رابعاً. تحليل دور الانفاق على التعليم في تحسين الناتج المحلي الإجمالي في العراق: إن الإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري، الذي يحسّن مهارات القوة العاملة ويرفع الإنتاجية

الفردية، ويزيد من قابلية الابتكار، ومن ثم يزيد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى المتوسط والطويل، كما إن جودة الإنفاق على التعليم مهمة بقدر كميته، فأن زيادة الرواتب فقط دون استثمار في التدريب، والبنية الأساسية، والمناهج أو جودة المعلمين قد تعطي أثرًا محدودًا، فقد أظهرت نتائج مستويات الإنفاق، في بيانات (اليونسكو)، أن حصة العراق من الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج أو من الإنفاق العام كانت متقلبة ومنخفضة نسبيًا مقارنة بما أوصت به الاستراتيجيات (مثل توصية الوصول إلى(5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يحد من تأثير التعليم كدافع للنمو الاقتصادي، وفي تقارير للبنك الدولي وتشخيصات التعليم في العراق تؤكد أن المشكلات ليست فقط كمية الإنفاق بل تركيزه (كأجور، ورواتب كبيرة، ونقص الإنفاق الرأسمالي على مدارس ومناهج وتدريب والجامعات) مما يضعف العائد على الإنفاق التعليمي في الأداء الاقتصادي، وفي إطار مالي وسياسي، أن الضغوطات المالية والسياسية واعتماد كبير على واردات النفطية، والحصة كبيرة من الأجور والأمن، تحد من الفضاء المالي لزيادة إنفاق فعّال على التعليم ما يؤثر بدوره على قدرته في رفع النمو الاقتصادي، إذ يشير لتأثر الإنفاق الاجتماعي بالظروف المالية، وفي خلاصة هذا التحليل، هناك علاقة إيجابية متوقعة بين الإنفاق على التعليم وتحسين الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لكن أثرها الحقيقي يتوقف على، كفاية الحصة من الموازنة العامة، وجودة الإنفاق (بُنًى تحتية، تدريب، مناهج، مراكز بحثية)، والتي تومن المخرجات مع سوق العمل.

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2004-2024)

أولاً. تحديد متغيرات النموذج: تضمن النموذج القياسي متغيرين أساسين، إذ إن المتغير المستقل يمثل الانفاق على التعليم، أما المتغير التابع هو مؤشر التنمية المستدامة (الناتج المحلي الاجمالي) في العراق، ويوضح الجدول رقم (1)، إذ إن المتغيرات المعتمدة والمستخدمة ورموزها ونوعها.

جدول (1): يمثل التوصيف الاساسي لمتغيرات البحث

اسم المتغيرات الاساسية	رمز المتغير	نوع المتغير
الانفاق على التعليم	(SOE)	مستقل
الناتج المحلي الاجمالي	(GDP)	تابع

المصدر: الجدول من اعداد الباحث الرئيسي بالاعتماد على برنامج (Excel).

ثانياً. أهم نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: في هذا الجزء من البحث، سيتم اختبار استقرارية متغيرات النموذج القياسي باستخدام برنامج، (EViews 14)، بهدف التحقق من مدى استقرار هذه المتغيرات ومعرفة ما إذا كانت تحتوي على جذر وحدة أم لا.تُعد عملية اختبار الاستقرارية خطوة أساسية قبل التقدير الأولي للنموذج، لما لها من أهمية في تجنب مشكلة الانحدار الزائف **(**Spurious Regression**)** التي قد تنتج عن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة.كما يتيح هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت المتغيرات قادرة على العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل بعد تعرضها لأي صدمات اقتصادية أو تقلبات مؤقتة.وبعد إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية قيد الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الموضحة فيما يأتي.

جدول (2): يبين نتائج اختبار فيلبس – بيرون (PP) لمتغيرات المعتمدة للبحث

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		SOE	GDP
With Constant	t-Statistic	-1.1321	-1.1754
	Prob.	***0.6817***	***0.6637***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7285	-2.1120
	Prob.	***0.7002***	***0.5087***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1448	1.4447
	Prob.	***0.7171***	***0.9577***
		n0	n0
		At First Difference	
		d(SOE)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-4.6323	-4.2046
	Prob.	***0.0019***	***0.0046***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6256	-4.1592
	Prob.	***0.0084***	***0.0204***
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4906	-3.2459
	Prob.	***0.0001***	***0.0027***
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على اهم مخرجات برنامج (Eviews14).

إذ ان من خلال الجدول رقم (2)، إذ نلاحظ أن المتغيرات النموذج المستخدمة غير مستقرة عند أصلها كما وهي تحتوي على جذر الوحدة، وذلك حسب اختبار المعتمد (فيلبس – بيرون)، ولكن عند استخدام واخذ الفرق الأول كما يظهر في الجدول رقم (2)، أثبت لنا نتائج النموذج، أن جميع البيانات التي تم اختبارها في النموذج للمتغيرات والتي تظهر إلى الاستقرار عند اخذ الفرق الأول وحسب اختبار (فيلبس – بيرون)، وهنا يمكننا من هذه المنطلق استخدام تطبيق أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL)، إذ إن جميع المتغيرات المعتمدة استقرت عند الفرق الأول وبدرجة معنوية (1%).

ثالثاً. التقدير الأولي للنموذج: يوضح الجدول رقم (3) نتائج تقدير النموذج في (ARDL) للعلاقة بين مؤشر الانفاق على التعليم وهو المستقل، ومؤشر التنمية المستدامة (الناتج المحلي الإجمالي وهو متغير تابع) في العراق للمدة (2004-2024).

جدول (3): تقدير الاولي للأنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات المعتمدة للبحث

Dependent Variable: SOE
Method: ARDL
Date: 08/12/25 Time: 10:54
Sample (adjusted): 2005 2024
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 10
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
SOE(-1)	0.528856	0.216780	2.439597	0.0260
GDP	32.05927	14.79497	2.166903	0.0447
C	-1799087.	2514132.	-0.715590	0.4840

R-squared	0.560163	Mean dependent var	7690032.
Adjusted R-squared	0.508418	S.D. dependent var	5637455.
S.E. of regression	3952585.	Akaike info criterion	33.35512
Sum squared resid	2.66E+14	Schwarz criterion	33.50448
Log likelihood	-330.5512	Hannan-Quinn criter.	33.38428
F-statistic	10.82535	Durbin-Watson stat	1.935391
Prob(F-statistic)	0.000929		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews14).

من نتائج الجدول رقم (3) ان افضل فترة ابطاء لأنموذج (ARDL) هي (1,0)، وهذا لتوضيع العلاقة بين مؤشر الانفاق على التعليم وبين مؤشر التنمية المستدامة المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي في العراق، إذ يعتمد وفق معيار (AIC)، وإن معامل تحديد الارتباط المستخرجة هي (0.56)،إذ يعني أن المتغير المستقل المعتمد يوثر بنسبة (56%) وهي نسبة متنديه في المتغير التابع المعتمد، وإن النسبة المتبقية في النموذج، والتي بلغت (44%)، إذ تعني تأثير متغيرات أخرى التي لم تدخل ضمن احتساب في متغيرات النموذج المستخدم، كما وعند مقارنة نسبة معامل التحديد المصحح والبالغة (50%) المستخدم مع نسبة أهمية اختبار (Durbin-Watson stat) حيث نجدها هي أقل من معامل تحديد الارتباط الذاتي، إذ بلغت نسبة معامل التحديد المصحح المستخدم (0.50) ونسبة أهمية اختبار (Durbin-Watson stat)،إذ بلغت (1.93)، وهذا يثبت لنا عدم وجود انحدار زائف بين المتغيرات المستخدمة في النموذج المقدر، ومن ثم يمكن الآن أن نجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المعتمدة للأنموذج المستخدم.

رابعاً. أهم نتائج اختبار التكامل المشترك المستخدم: إذ من أجل اثبات العلاقة طويل الأجل بين المتغير المستقل (الانفاق على التعليم) والمتغير التابع (التنمية المستدامة المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي في العراق)، ومن خلال إيجاد اختبار التكامل المشترك ثم احتساب إحصائية فيشر المقدرة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 183-196
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.12

(F)، وذلك عبر طريق اختبار الحدود للنموذج كما في الجدول رقم (4) يبين لنا نتائج التي تم الحصول عليه من اختبار حدود النموذج.

جدول (4): نتائج اختبار الحدود بين متغيرات المعتمدة للبحث

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.711014	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاصلية لبرنامج (Eviews14).

إذ نلاحظ أن قيمة فيشر الاحصائية (F) المحتسبة، أذ بلغت (8.711014)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) حيث يتبين لنا على أن هنالك علاقة معنوية بين المتغيرات المعتمدة المستقلة(الانفاق على التعليم) والمتغير التابعة(الناتج المحلي الإجمالي) للبحث، إذ نقبل الفرضية البديلة(H1) ونرفض فرضية العدم(H0)، على أن هناك وجود علاقة تكامل مشترك والذي يعني على وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغير المستقلة والمتغير التابعة للبحث والمتمثلة بالإنفاق على التعليم وهو المستقل والتنمية المستدامة بالمتغير التابع والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي في العراق.

جدول (5): نتائج تقدير الاستجابة قصيرة الاجل بين المتغيرات المعتمدة للبحث

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SOE(-1))	0.781165	0.335122	2.330988	0.0525
D(SOE(-2))	1.214056	0.502648	2.415320	0.0464
D(SOE(-3))	1.505269	0.578184	2.603442	0.0352
D(GDP)	-21.86865	23.88977	-0.915398	0.3904
D(GDP(-1))	-10.32755	28.72880	-0.359484	0.7298
D(GDP(-2))	17.30488	29.16604	0.593323	0.5716
D(GDP(-3))	-79.45280	29.48227	-2.694935	0.0309
CointEq(-1)*	-1.423965	0.381553	-3.732021	0.0073

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاصلية لبرنامج (Eviews14).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 183-196
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.SP7.1.12

إذ تشير نتائج الجدول رقم (5)، على أن هنالك وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق على التعليم متمثلة (SOE) التنمية المستدامة في العراق المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي (GDP)، إذ هذا ما تأكده معامله تصحيح الخطأ قد بلغت (CointEq(-1) =(-1.423965) وهي التي تعني سالبة معنوية، إذ اثبت النموذج المستخدم للمتغيرات المستقلة والتابعة بقيمته الاحتمالية وعالية جداً والتي بلغت (Prob=0.0073)، إذ يفسر لنا أن النموذج المستخدم على أن هنالك علاقة ديناميكية وآلية التصحيح التلقائية للأخطاء في الأجل القصير تسعى في اتجاه التوازن في الأجل الطويل، وذلك حسب النتيجة المستخرجة ولإشارتها السالبة والمعنوية قيمتها العالية والاحتمالية إذ بلغت(1%)،ويعطينا ذلك على دلالة عن إمكانية تصحيح (0.0073)، من الأخطاء الناشئة في تقلب المتغير المستقلة في الأجل القصير من أجل الوصول إلى التوازن في الاجل الطويل، وهذا يعني أن الانفاق على التعليم يتطلب تقريباً سبعة اشهر، من اجل الوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل.

جدول (6): تقدير علاقة طويلة الأجل بين متغيرات المعتمدة للبحث

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	39.94171	14.76513	2.705138	0.0304
C	316806.1	2989119.	0.105986	0.9186

EC = SOE - (39.9417*GDP + 316806.0505)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاصلية لبرنامج (Eviews14).

يتضح من نتائج الجدول رقم (6) أن معاملات المتغيرات المستقلة والتابعة تشير إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (5%) بين متغير الإنفاق على التعليم (SOE) باعتباره المتغير المستقل، ومتغير التنمية المستدامة المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق خلال مدة الدراسة، وتعكس هذه النتيجة انسجاماً مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، إذ إن زيادة الإنفاق على التعليم تسهم في تنمية رأس المال البشري ورفع مستوى الإنتاجية، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعاً. اهم نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين المستخدم:

جدول (7): اهم نتائج اختبار الارتباط الذاتي للعلاقة بين متغيرات المعتمدة للبحث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.055494	Prob. F(2,15)	0.9462
Obs*R-squared	0.146896	Prob. Chi-Square(2)	0.9292

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاصلية لبرنامج (Eviews14).

اثبتت لنا نتائج اختبار الارتباط الذاتي من خلال الجدول رقم (7) على سلامة وجودة النموذج المستخدم للمتغيرات (LM Test) من خلال قيمته الاحتمالية (F-statistic) المحتسبة البالغة (0.9462) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى أعلى (10%) إذ يتبين لنا أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، إذ إن القيم الاحتمالية تنص على قبول فرضية العدم (H0) واستبعاد الفرضية البديلة (H1)، إذ إن المؤشر المستقل الانفاق على التعليم والمؤشر التابع للتنمية المستدامة والمتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق خالٍ من مشاكل الارتباط الذاتي خلال مدة البحث.

جدول (8): اهم نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات المعتمدة للبحث

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.050993	Prob. F(1,17)	0.8240
Obs*R-squared	0.056822	Prob. Chi-Square(1)	0.8116

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الاصلية لبرنامج (Eviews14).

تشير نتائج التي أظهرها الجدول رقم (8) أن النموذج المستقل المتمثل (بالإنفاق على التعليم) (SOE) والنموذج التابع (التنمية المستدامة المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي في العراق) (GDP) لا يعانياً من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين المقدر (ARCH)، لكون قيمة إحصائية (F-statistic) المحتسبة بلغت (0.05993)، عند مستوى احتمالية حيث بلغت (0.8240) وهي أكبر من مستواها احتمالية (5%)، أي قبول فرضية العدم (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) خلال مدة البحث.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت النتائج القياسي على وجود علاقة ديناميكية بين متغيرات المستقلة والتابعة للبحث، إذ هناك علاقة ايجابية وطردية ومعنوية بين متغير المستقل والتابع للبحث.
2. أثبتت نتائج القياسي أن اختبار استقرارية النموذج، إذ أظهرت عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في البحث عند المستوى الأصلي، ولكن بعد أخذ الفرق الاول لهما، إذ تم الحصول على استقرارية النموذج بين متغيرات المستقلة والتابعة للبحث.
3. كما أثبتت أهم نتائج التحليل القياسي، وجود أثر معنوي وايجابي في الأجل القصير بين المتغير المستقل المتمثل (بالإنفاق على التعليم) ومتغير التابع للتنمية المستدامة المتمثلة (بالناتج المحلي الاجمالي في العراق) للمدة (2004-2024).
4. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر معنوي طردي في الأجل الطويل عند احتمالية بلغت (5%) بين المتغير المستقل المتمثل (بالإنفاق على التعليم) ومتغير التابع للتنمية المستدامة المتمثلة (بالناتج المحلي الاجمالي في العراق) للمدة (2004-2024).
5. أثبتت النتائج التحليل أن الانفاق على التعليم يؤثر بشكل ايجابي وبشكل مباشر، في حالة زيادة الانفاق على التعليم بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب ما يؤثر على قدرة الموارد البشرية ومما يزيد الانتاج.

6. أثبتت الدراسة إنَّ انخفاض الانفاق على التعليم في العراق وبشكل متذبذب خلال مدة الدراسة، وعدم وجود مناهج حديثة وبنى تحتية قوية ومراكز بحثية متطورة في العراق.

ثانياً. التوصيات:

1. على الحكومة العراقية الاستفادة قدر الأماكن من الانفاق العام، وزيادة حصة الانفاق على التعليم.
2. دعم الحقيقي للأنفاق على التعليم وخاصة في القطاعات البحثية وتطوير المناهج وهذا يصب في تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.
3. إن الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط عالمياً يؤدي من زيادة في النفقات العامة وهذا يستدعي إلى إيجاد حلول وانضباط مالي في جانب الانفاق وخاصة منه الانفاق على التعليم، والذي سوف يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي للعراق.
4. يجب الاستفادة من إيرادات النفطية المتحصلة في انشاء مراكز بحثية التي تعزز من قدرة الدولة عالمياً وعلمياً في جميع القطاعات.
5. إن الاهتمام الخجول في الانفاق على التعليم قد يؤدي إلى آثار سلبية تنعكس على الحياة العامة في العراق والتي تؤثر سلبياً على الاقتصاد واجتماعياً على افراد المجتمع.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

1. الشمري، حسين علي (2022)، الانضباط المالي ودوره في تعزيز الاستدامة المالية في الاقتصادات النامية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (65)، ص (45)-(62)، بغداد العراق.
2. عبد الله، محمد حسن (2021)، الإصلاح المالي والانضباط في الموازنة العامة، مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة القاهرة، مجلد (29)، عدد (2)، القاهرة، مصر.
3. السعدي، عبد الرزاق (2022)، الانضباط المالي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصادات الريعية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد (8)، عدد (3)، بغداد، العراق.
4. الحربي، ناصر عبد الله (2020)، أثر الانضباط المالي على مناخ الاستثمار في الاقتصادات العربية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، 27(1)، 55-73، الكويت.
5. القريوتي، إبراهيم عبد الرحمن (2022)، التنمية المستدامة، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
6. أبو زيد، محمود علي (2021)، التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد (92)، عمان، الأردن.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alesina, A., & Perotti, R. (2021), "Fiscal Discipline and Economic Performance," Journal of Economic Perspectives, 35(2), 45-68.
2. Barbier, E. B. (2019), Sustainable Development, Economics, Policy and Environment. Cambridge, Cambridge University Press.
3. Sachs, J. D. (2022), The Age of Sustainable Development, New York: Columbia University Press, USA.

الملاحق

بيانات الانضباط المالي على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق		
السنة	الانفاق على التعليم (مليار دينار)	التنمية المستدامة (الناتج المحلي الإجمالي) (مليار دينار)
2004	1,802,610	36,634
2005	1,472,788	50,065
2006	2,051,914	65,147
2007	2,798,436	88,837
2008	5,450,450	131,614
2009	6,623,352	111,658
2010	6,838,104	138,517
2011	7,769,684	185,750
2012	9,661,566	218,002
2013	10,988,015	234,638
2014	10,830,938	228,416
2015	9,616,058	166,774
2016	9,873,169	166,744
2017	4,309,879	187,218
2018	4,195,957	227,367
2019	4,413,657	233,636
2020	3,991,825	180,899
2021	4,460,362	209,692
2022	4,778,885	286,640
2023	22,888,259	289,540
2024	20,787,345	294,630

الجدول: من اعداد الباحث معتمداً على وزارة المالية، ووزارة التخطيط - التقارير السنوية الاقتصادية والاحصائية لسنوات متفرقة (2004-2024).